الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع 1٪ إلى 73 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 73 سنتا ليبلغ مستوى 73,04 دولارا للبرميل، بارتفاع نسبته 1٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط الخام خلال التعاملات، حيث انخفضت العقود الآجلة لنفط القياس العالمي مزيج برنت بنسبة 0,14٪ لتصل إلى مستوى 75,83 دولارا للبرميل في حين انخفضت العقود الآجلة لبرميل نفط خام القياس الأميركي بنسبة 0,07٪ لتصل إلى مستوى 66,88 دولارا للبرميل.

واشنطن بدأتها وبكين ردت سريعاً.. و900 سلعة صينية مشمولة

حرب رسوم جديدة بـ 50 مليار دولار بين أميركا والصين

واشنطن ـ بكين ووكالات: أصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرارا بفرض رسوم جمركية بنسبة 25٪ على سلع صينية مستوردة بقيمة 50 مليار دولار.

وعلى اثر القرار، أعلنت الصين فرض إجراءات ضريبية فورية بنفس الحجم والقيمة، وأضافت أن خطوة أميركا ستنسف نظام التجارة العالمي. رغم أنه لايزال من غير الواضح متى ستدخل الرسوم حيز التنفيذ.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جينج شوانج للصحافيين: «تبنى الجانب الأميركي إجراءات حمائية أحادية وأضر بالمصالح الصينية، يعني اننا سنرد فورا ونتخذ الإجراءات الضرورية لضمان حقوقنا ومصالحنا الشرعية».

ويدور خلاف بين أكبر اقتصادين في العالم بشأن التجارة في الشهور الأخيرة، حيث أعلنت الولايات المتحدة فرض رسوم على بضائع صينية تصل قيمتها الإجمالية إلى 150 مليار دولار. وهددت بكين في المقابل بفرض تعريفات انتقامية على واردات أميركية بقيمة 50 مليار دولار بما في ذلك فول الصويا والطائرات.

ولكن بعد شد وجذب، قرر المسؤولون الصينيون والأميركيون في مايو تعليق الرسوم الجمركية.

وتعهدت الصين بزيادة الواردات الأميركية لتقليل العجز التجاري بين الدولتين، فيما طلب المسؤولون الأميركيون من بكين إيقاف سرقات الملكية الفكرية المزعومة ودعم الدولة الصينية لشركات التكنولوجيا المتقدمة.

وانتهت المهادنة عندما طرح ترامب الرسوم على الطاولة مرة أخرى في أواخر مايو، إلا أن المفاوضات استمرت و«أحرزت الصين وأميركا بعض التقدم» خلال محادثات التجارة الأخيرة، بحسب جينج. وقال وزير الخارجية الصيني وانج يي خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ان الولايات المتحدة لديها خيار بين نهجين «إما المكسب للطرفين» أو «خسارة للطرفين» محذرا واشنطن من تبني إجراءات «أحادية الجانب وغير بناءة». وقال بومبيو إن العجز التجاري الأميركي ـ الصيني، الذي بلغ حوالي 375 مليار دولار لصالح الصين العام الماضي، «مازال مرتفعا للغاية»، لكن المسؤولين الصينيين والأميركيين أجروا «مناقشات جيدة وبناءة» في هذا الشأن. وكان ترامب أعلن في مارس ان بلاده ستفرض رسوما جمركية بنسبة 25٪ على ما قيمته 50 مليار دولار من الواردات الصينية مع التركيز على قطاعات تعتبرها استحواذا على الملكية الفكرية. ولوح ترامب بعدها بزيادة لائحة المنتجات المستهدفة الى ما قيمته 100 مليار دولار لكنه لم يتخذ إجراءات ملموسة حتى الآن. وكان الممثل الأميركي للتجارة روبرت لايتهايزر نشر في أبريل لائحة أولية بنحو 1300 منتج صيني وكان 70٪ من المواد المستهدفة من 3 قطاعات خصوصا: مكونات مفاعلات نووية وأدوات كهربائية ومعدات بصرية. وأوردت شبكة «سي ان بي سي» الإخبارية المالية ان اللائحة تقتصر على 800 او 900 سلعة. ويقول نيكولاس لاردي خبير الاقتصاد الصيني لدى معهد بيترسون للدراسات والاقتصادات الدولية «أعتقد ان هناك ارتباكا صينيا إزاء مطالب إدارة ترامب».

وكان ترامب استثنى في اللحظة الأخيرة عملاق الاتصالات الصيني «زد تي اي» من الرسوم الاميركية التي فرضها في ابريل بعد أن كادت المجموعة تشارف على الافلاس.

وأثار هذا التحول في موقف الادارة استنكار الجمهوريين في الكونغرس الاميركي. وفي خضم هذه الأحداث أعلن البيت الأبيض هدنة في التوتر الاقتصادي مع الصين قبل أن يقرر بعدها بأسابيع إعادة إطلاق مسألة الرسوم الجمركية.

ويوضح ديريك سيزورز خبير الاقتصاد الصيني لدى معهد المؤسسات الاميركية «لو تركت (واشنطن) «زد تي اي» تنهار لكانت واجهت ردا»، الا انه يعتبر ان فرض رسوم على ما قيمته 50 مليار دولار من المنتجات «لن يغير الكثير». ويقول المحلل عن نفسه انه ينتقد «الصين بشدة حول سياساتها التجارية». ويشدد محللون آخرون على ان الأهداف المتناقضة التي تسعى إليها الإدارة الأميركية التي تريد في الوقت نفسه اتفاقا حول كوريا الشمالية بدعم من بكين وايضا تنازلات اقتصادية صينية. ويضيف لاردي «الخطر يأتي ـ إذا مضى ترامب بعيدا جدا ـ من ان تقرر الصين في النهاية التوقف عن الضغط على كوريا الشمالية». وحذر صندوق النقد الدولي من أن الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب تهدد بتقويض النظام العالمي للتجارة، وإثارة ردود انتقامية من دول أخرى، وإلحاق الضرر بالاقتصاد الأميركي. وفي مراجعة للسياسة الاقتصادية للولايات المتحدة، قال صندوق النقد أيضا إنه في حين أن نمو الاقتصاد الأميركي من المتوقع أن يكون قويا هذا العام والعام القادم، فإن الإجراءات التي اتخذت مؤخرا في مجالي الضرائب والإنفاق قد تتسبب في مخاطر أكبر بدءا من عام 2020. وأثار ترامب غضب حلفاء رئيسيين للولايات المتحدة بانتهاجه سياسات تجارية حمائية، بما في ذلك فرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألومنيوم من الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك.

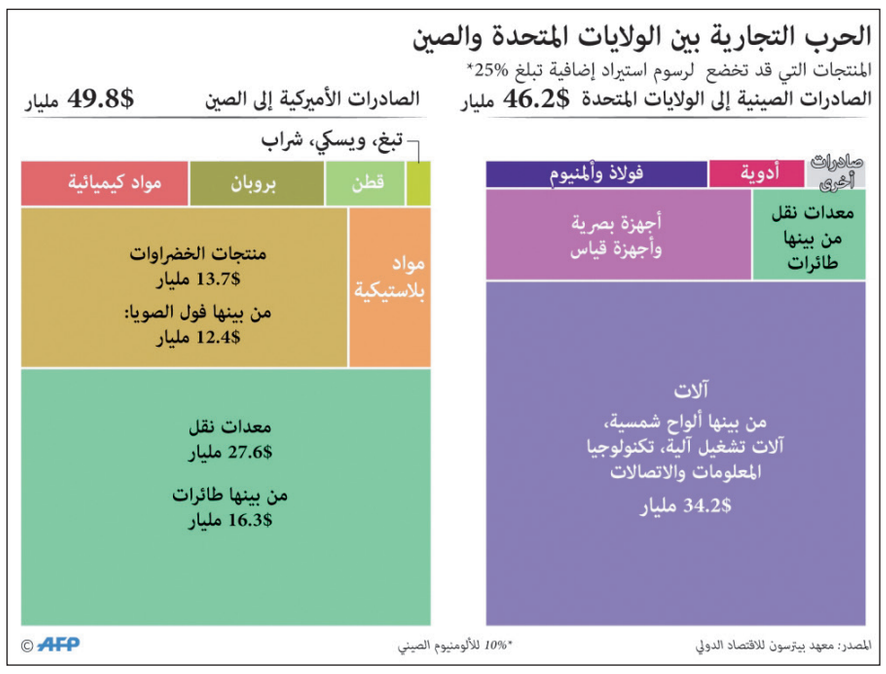

بكين تهدد بفرض تعريفات انتقامية تشمل فول الصويا والطائرات

بواقع 80 إلى 120 ألف برميل يومياً

خالد الصباح لـ «الأنباء»: الكويت تبدأ تصدير أول شحنة نفط خفيف مطلع أغسطس المقبل

أحمد مغربي

كشف نائب العضو المنتدب لتسويق النفط الخام والمنتجات البترولية في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الشيخ خالد الصباح ان الكويت ستبدأ مطلع أغسطس المقبل في تصدير اولى شحنات النفط الخفيف، وذلك للمرة الأولى في تاريخها، مشيرا الى ان الكميات التي سيتم تصديرها كبداية ستتراوح ما بين 80 و120 ألف برميل يوميا.

وقال الشيخ خالد الصباح في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان قطاع التسويق العالمي قام بالتواصل مع الزبائن خلال الفترة الماضية وإرسال عينات للنفط الخفيف، وأبدى كثير من الزبائن اهتمامهم باستيراد النفط الخفيف من الكويت نظرا لجودته الفائقة في انخفاض نسبة الكبريت وارتفاع درجة الكثافة API.

وأوضح ان تصدير النفط الخفيف سيعد أول عملية تصدير لنفط خام خفيف تقوم بها مؤسسة البترول في البلاد، والذي سيضاف إلى الأنواع الأخرى من النفوط الكويتية المتاحة للتصدير، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن عددا من المصافي في شمال شرق وغرب آسيا، والتي تمثل وجهة رئيسية للخام الكويتي، أبدت اهتمامها باستخدام هذا النوع من الخام.

وتأتي خطوة التسويق العالمي في بيع النفط الخفيف عقب نجاح شركة نفط الكويت في إنتاج وفصل النفط الخام الخفيف المنتج من وحدات الإنتاج الجوراسية بشمال الكويت، ما يحقق عوائد مجزية للكويت في الأسواق العالمية. وأضاف ان النفط الخفيف الجديد سيكون له مردود اقتصادي كبير للكويت، حيث من المتوقع أن يكون سعره بالأسواق أعلى من سعر برميل النفط الكويتي العادي.

الشيخ خالد الصباح

3,5 ملايين دينار «عيادي» الكويتيين في عيد الفطر

نصف مليار دينار أنفقها الكويتيون والمقيمون في الـ 10 الأواخر من رمضان

محمود فاروق

كشفت بيانات صادرة عن شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت)، عن إنفاق الكويتيين والمقيمين خلال 10 أيام نصف مليار دينار (ما يعادل 1,6 مليار دولار)، حيث تنوعت عمليات الصرف بين سحب نقدي وشراء عبر أجهزة نقاط البيع الموزعة في مختلف المتاجر والمحلات في محافظات الكويت، والدفع عبر الإنترنت وعبر قنوات كي نت. وأظهرت البيانات التي أطلعت «الأنباء» عليها ان إجمالي المبالغ المالية التي سحبت من أجهزة الصراف الآلي خلال الـ 10 الأواخر من شهر رمضان بلغت نحو 190 مليون دينار عن طريق 1,8 مليون عملية، أما المبالغ التي صرفت عن طريق نقاط البيع فبلغت نحو 265 مليون دينار من خلال 4,6 ملايين عملية، فيما بلغت قيمة الأموال التي دفعت عن طريق قنوات كي نت 9 ملايين دينار عن طريق 140 ألف عملية، وأخيرا العمليات التي تمت عن طريق مواقع الإنترنت بلغ إجمالي ما صرف من خلالها نحو 40 مليون دينار عبر 970 مليون عملية. من ناحية أخرى، أشارت البيانات إلى ان قيمة العيادي التي صرفت من خلال أجهزة كي نت بلغت نحو 3,5 ملايين دينار من خلال نحو 61 ألف عملية أجريت من خلال أجهزة الصرف الآلي التي تم تشغيلها مؤخرا في مراكز التسوق المنتشرة في محافظات الكويت.

واستعدت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» لمواجهة الضغوط المتوقعة خلال عطلة عيد الفطر المبارك على مستوى السحب النقدي أو عمليات الشراء من خلال نقاط البيع، حيث قامت بتغذية أجهزة السحب النقدي بشكل يتناسب مع الحجم الكبير المتوقع للسحب خاصة، كما قامت الشركة بعمل فحوص لشبكة كي نت لضمان تلافي وقوع أي مشاكل نتيجة الضغط المتوقع فضلا عن تجهيز مركز الخدمة الهاتفية لدى الشركة، ووضع خطط للطوارئ لمواجهة واستقبال كجميع الشكاوى والتعامل معها بشكل فوري، مع الأخذ بالاعتبار ان هناك استعدادات خاصة في حالات الأعطال والطوارئ التي تتمثل في توقف ماكينة أو أكثر عن العمل. وكان بنك الكويت المركزي اعلن عن توافر أجهزة السحب الآلي في عدد من المجمعات التجارية لتوفير الأوراق النقدية من العملة الكويتية من فئات (1ـ5ـ10ـ20)، وذلك نظرا لازدياد الطلب عليها من قبل المواطنين، لتوزيع «العيادي» خلال فترة عيد الفطر.

وقال «المركزي» إنه سيقوم بتوفير هذه الخدمة بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، وعدد من المجمعات التجارية مثل الأڤنيوز و360 وغيت مول والكوت الجديد. وتوفر هذه الخدمة عبر وضع أجهزة سحب آلي مزودة بالفئات المذكورة في متناول المواطنين تتوزع على مختلف مناطق البلاد لتغطية متطلبات المواطنين والمقيمين من الأوراق النقدية خلال فترة العيد.

الديون تتحول إلى عقبة تحول دون تنمية الشركة وتتسبب في إفشالها

أسعار الفائدة المتدنية.. فخ لإفلاس الشركات

تعد القروض أحد أهم أشكال الحصول على التمويل الذي تحتاجه الشركات في الكثير من الحالات، غير أنها سلاح ذو حدين، فقد تسمح لها بالتوسع وتنمية أعمالها، غير أن الديون تتحول في بعض الأحيان الى عقبة تحول دون تنمية الشركة وربما تتسبب في إفشالها ودفعها للإفلاس إذا ما زادت عن حدها.

ديون مفيدة

ولبيان أثر التمويل بالقروض على الشركات يكفي الإشارة إلى ما نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن أن 10 فقط من الشركات الأميركية الكبرى في مؤشر «ناسداك» لا تعاني من ديون عليها، وهو ما يعني أنه حتى أكثر الشركات نجاحا وأكثرها تحقيقا للإيرادات تحتاج للقروض في أعمالها بدرجات متفاوتة.

وتشير دراسة لكلية هارفارد للأعمال بحسب «أرقام» إلى أن أهم ما يجب الحرص عليه من قبل المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية لأي شركة هو أن تكون الديون التي تتحملها الشركة في خدمة هدفها الرئيسي، وأن تكون ضرورية بصيغة أنها «بلا بديل» و«لا يمكن العمل من غيرها».

فضمان استمرار التدفقات المالية في الأوقات المطلوبة وبتكلفة مقبولة أمر حيوي لأي شركة، لأنه يضمن قدرتها على التوسع في أنشطتها ولا يعرقل خططها بسبب نقص التمويل أو محدودية الموارد، كما أن وصول التدفقات المالية في وقتها يجنب الشركة تحمل التزامات مالية لفترات أطول من المطلوب. وتضيف الدراسة أنه في كثير من الأحيان ما يقع المسؤولون في فخ أسعار الفائدة المتدنية، حيث يجد المدير التنفيذي أمامه قروضا بأسعار فائدة تقل كثيرا عما يمكن أن تكسبه الشركة من تلك القروض، فيتجه تلقائيا للتوسع في الحصول عليها، فإذا كان على سبيل المثال يحصل على قرض بنسبة 10٪ فائدة ومن المنتظر أن يكسب 30٪ من وراء ذلك فلم لا يحصل على مثل ذلك القرض؟

«صفر ديون» أمر سيئ

الأمر يجب أن يكون أكثر تعقيدا من ذلك ويشمل أمرين آخرين مرتبطين بسعر الفائدة، الأول هو الضرائب التي تدفعها الشركة على مكاسبها أولا وعلى التدفقات الرأسمالية ثانيا، والثاني هو كل المصاريف الأخرى المرتبطة بالاقتراض ومنها توظيف عمالة جديدة في بعض الحالات أو التعامل مع شركات استشارات مالية أو غير ذلك من المصاريف التي قد لا يهتم المدير بها. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي يجب وضعها في الاعتبار في تقييم ديون الشركات وما إذا كانت مفيدة لها أم انها قد أصبحت ضارة، ويشير موقع «إنفستيبيديا» إلى أن وجود ديون كبيرة على الشركة من شأنه أن يوحي للمستثمرين المحتملين بأن تلك الشركة ستكون مقيدة للغاية في استخدام مواردها المالية وأنها لن تستطيع الاستثمار بسهولة لوجود أقساط للديون التي عليها سدادها.

في المقابل، فإن عدم وجود ديون على الشركة من شأنه أن يوحي إما بنقص الثقة فيها أو انها ليست لديها نوايا توسعية أو قدرة على النمو مستقبلا، لذا فإن الديون يجب أن تكون في الإطار المقبول الذي لا يكبل الشركة وفي الوقت نفسه لا يعطي انطباعا بنقص الثقة و«الاندماج» للشركة في السوق.

وتشير شبكة «سي.إن.بي.سي» إلى أن المديرين يجب أن يتمتعوا بالمرونة في الحصول على القروض، فمع شيوع فكرة أن الشركات تحصل على الأموال بلا حساب فإنه من الأفضل أن تبقي الشركة ديونها في الحد الأدنى لتنفي عن نفسها الصورة الذهنية المتعلقة بـ«الاستهتار» بحالتها المادية ومدى التوازن بين الأصول والخصوم.

حجم ديون الصحي

تشير دراسة لجامعة «هارفارد» إلى أنه يصعب وضع نسبة محددة للديون «المقبولة» للشركات بوجه عام، غير أن الشركات التي تحقق أرباحا مستقرة ونتائج أعمال مرضية بوسعها أن تصل إلى 60ـ70٪ من رأسمالها في صورة ديون من دون أن تخشى على مركزها المالي وذلك بسبب ثقة البورصة أو السوق في مستوى أداء الشركة مما يجعل تلك الديون أمرا طبيعيا بالنسبة لها ووسيلة للتوسع وليس للبقاء على قيد الحياة. في المقابل، فإنه مع تدني نتائج الأعمال ينصح بأن تكون الديون في الحد الأدنى وفي حدود الثلث فقط من رأس المال، سعيا للتخلص من القيود التقليدية المرتبطة بالديون أولا، وللتأكيد على قدرة الشركة على تحسين موقفها المالي دون مساعدات خارجية كبيرة. ولعل كل هذا يزداد أهمية مع ما نشرته شبكة «سي.إن. إن» حول تشدد السلطات في الولايات المتحدة وفي غالبية الدول المتقدمة في منح القروض للشركات بسبب التخوف من أزمة مالية جديدة مرتبطة بعجز الكثير منها عن السداد، وتحت عنوان «ليست هناك أموال سهلة بعد الآن» حذرت الشبكة من أنه على الشركات أن تتصرف بحذر بالغ في المستقبل بشأن مصادر تمويلها حتى تضمن استمراره سلسا لأنشطتها.

الشركات الرابحة بوسعها وصول ديونها إلى 70٪ من رأسمالها